العرب
الثلاثاء 2021/08/24
السنة 44 العدد 12158

الأردن يترقب مكاسب ضبط إيقاع شراكاته التجارية مع تركيا

تحفيز القطاعات وتوفير فرص العمل يبدآن من حماية المنتجات المحلية من تغول الواردات التركية

تواجه الحكومة الأردنية اختبارا صعبا أمام ضغوط أوساط الأعمال المحلية من أجل ضبط إيقاع الشراكات التجارية الجديدة للبلاد مع تركيا والتعلم من دروس الماضي في أعقاب تجميد العمل باتفاقية التجارة الحرة بين الطرفين قبل عامين بعد إدراك عمّان بشكل متأخر الثمن الباهظ الذي دفعته منذ دخول تلك الاتفاقية حيز التنفيذ في عام 2011.

الحمائية محفز للشركات الأردنية

عمان – يراقب المحللون والأوساط التجارية وأصحاب الأعمال في الأردن مدى تأثير الاتفاقية الجديدة التي أبرمتها الحكومة مع تركيا على مساهمتها في النهوض بعلاقات البلدين التجارية والاستثمارية وفق قاعدة المساواة والمنفعة المتبادلة.

وتسعى عمان من خلال الاتفاقية التي وقعتها مع أنقرة في عام 2019 وتم المصادقة عليها من الجانبين قبل أيام، إلى تطوير التعاون في 16 مجالا اقتصادياً، بما فيها التجارة والاستثمارات المتبادلة والزراعة والطاقة والصناعات التحويلية وحماية المستهلك والجمارك والخدمات اللوجستية وحقوق الملكية الفكرية.

نائل الكباريتي

الاتفاقية لن تكون لها آثار إلا إذا تم وضع أطر تجارية واضحة المعالم

حمدي الطباع

المعاملة بالمثل حجر الزاوية لنتجنب أي سيناريو يضر بالاقتصاد

وتبدو الحكومة الأردنية اليوم أمام تحدي الالتزام بدعم القطاعات الإنتاجية مع تزايد المطالب بإشراك القطاع الخاص لتحديد أجندة عمل متطلبات وأولويات المرحلة المقبلة في ما يتعلق بالتعاون مع أنقرة بحيث تكون مستمدة من واقع الاقتصاد المحلي، إضافة إلى وجود لجنة مشتركة تتابع آلية تطبيق وتفعيل مجمل بنود الاتفاقية.

وكانت عمان قد ألغت في مارس 2018 اتفاقية التجارة الحرة مع تركيا بعد ضغوط من حملة "صنع في الأردن" شاركت فيها أوساط اقتصادية وصناعية وتجارية وزراعية لإقناع الحكومة بتجميدها، التي قالت إنها تخدم الجانب التركي فقط وتفاقم الخلل في الاقتصاد الأردني.

وسعت الحكومة التركية للانفتاح على الأردن مجدّدا خاصة في المجالات الاقتصادية والتجارية بعد الفتور الذي أصاب تلك العلاقات من جراء إلغاء الاتفاقية.

وتأتي الاتفاقية الجديدة فيما يؤكد المحللون أن الشركات التركية تبحث بصعوبة بالغة عن فرص في الخارج بسبب الأزمات الاقتصادية الخانقة وفقدانها للكثير من الأسواق خلال السنوات الأخيرة بسبب سياسات الرئيس رجب طيب أردوغان التي قوّضت علاقات بلاده بالكثير من بلدان الشرق الأوسط والبلدان الغربية.

ويشهد الاقتصاد الأردني وضعا صعبا نتيجة أزمات الجوار وغلق المعابر مع سوريا وقبلها العراق، بالإضافة إلى الهوة الموجودة أصلا بين السوق الاستهلاكية في كلا البلدين الأمر الذي أدى إلى ميل الكفة لصالح المنتجات التركية بشكل عمّق خسائر الشركات الأردنية.

ونسبت وكالة الأنباء الأردنية الرسمية إلى رئيس غرفة تجارة الأردن نائل الكباريتي قوله إن "اتفاقية التعاون الاقتصادي مع تركيا مبدئية لكن ستكون لها انعكاسات إيجابية إذا ما تم وضع خارطة طريق للبدء في الحديث عن اتفاقيات مستقبلية".

وأكد أنه ليس هناك أي أثر أو مردود اقتصادي في الوقت الحاضر للاتفاقية الإطارية إلا إذا تطورت المحادثات بالمستقبل، وتم وضع أطر جديدة للاتفاقيات التجارية والتبادل التجاري ضمن رفع القيود الجمركية كما كان في السابق.

ورغم المحاولات التركية الحثيثة لثني عمان عن قرار تعليق اتفاق التجارة الحرة، بدأت الحكومة الأردنية في نوفمبر 2018 فرض رسوم جمركية على السلع المستوردة من تركيا بهدف الحد من الاختلال في العجز التجاري.

وتشير التقديرات إلى أن المبادلات التجارية بين البلدين انخفضت بنهاية العام الماضي بنحو 30 في المئة ليس بسبب إلغاء اتفاقية التجارة الحرة فحسب، بل أيضا بسبب قيود الجائحة حيث بلغت 652.8 مليون دولار وتميل الكفة لصالح تركيا حيث لم يصدر الأردن سوى ما قيمته 93 مليون دولار.

ويصدر الأردن إلى السوق التركية أسمدة ومنتجات صناعة الأغذية والرصاص ومصنوعاته ومنتجات نباتية.

وبحسب معطيات إحصائية لغرفة تجارة عمان بلغت صادرات البلاد إلى تركيا خلال الأشهر الخمسة الأولى من هذا العام نحو 12.7 مليون دولار، مقابل 255.6 مليون دولار واردات.

ويعتقد رئيس غرفتي صناعة الأردن وعمان فتحي الجغبير أن الاتفاقية تؤسس لإنشاء مجالس مشتركة بين البلدين بهدف بحث العلاقات الاقتصادية وآليات تطويرها بين البلدين وفقاً لمبدأ المساواة وعدم التمييز والدعم المتبادل.

وقال إن "اتفاقية التعاون الجديدة لا تعني عودة الإعفاءات الجمركية التي كانت ممنوحة بموجب اتفاقية التجارة الحرة التي ألغيت، لكنها ستؤسس لعلاقات ثنائية يستفيد منها الأردن بنفس استفادة الجانب التركي".

وأكد الجغبير أن إيقاف العمل باتفاقية التجارة الحرة مع تركيا انعكس بشكل واضح على الاقتصاد الأردني وأسهم بشكل مباشر في تخفيض العجز التجاري والمزيد من الإيرادات الحكومية فضلاً عن حماية المنتج المحلي من تغول بعض الواردات التركية داخل السوق وبالتالي المزيد من الإنتاجية وتوفير فرص العمل.

وتلقى الأوساط التجارية باللوم على الحكومة لأنها لم تقم بتفعيل العديد من البنود المهمة في اتفاقية التجارة الحرة وخاصة تقديم الدعم الفني للصناعة الأردنية وتنمية هذا القطاع الحيوي من خلال نقل التكنولوجيا وتبادل الخبرات الفنية ولم تسهم باستقطاب الاستثمارات التركية إلى البلاد.

ويرى رئيس جمعية رجال الأعمال الأردنيين حمدي الطباع أن أهمية الاتفاقية الجديدة تنبع من تراجع حجم التجارة البينية بين البلدين خاصة بعد إلغاء اتفاقية التجارة الحرة، والتي كانت تمنح إعفاءات جمركية وتقدم عددا من المزايا التي لم تعد مطروحة اليوم مما جعل تكلفة الاستيراد من الجانب التركي أكثر على القطاع الخاص.

ولفت إلى أن الأساس الواجب الاستناد عليه الآن هو مبدأ المعاملة بالمثل وذلك لكي نتجنب أي سيناريو يضر بمصلحة الاقتصاد الأردني على حساب أي طرف آخر.

وقال "نأمل في أن تساهم الاتفاقية في بناء شراكات استراتيجية ومشاريع مشتركة في مختلف القطاعات الاقتصادية ذات الاهتمام المشترك بين الطرفين".

ويمكن للأردن الاستفادة من الاتفاقية الإطارية من خلال جعله مركزا لسلاسل التزويد للبضائع التركية للمناطق المجاورة العربية خاصة مع اهتمام الملك عبدالله الثاني ببناء القنوات أو المراكز اللوجستية في البلاد.

وقال الخبير الاقتصادي جواد العناني إن "تركيا بإمكانها استخدام الأردن كمركز لوجستي لاستيراد بضائعها أو تصديرها لدول المنطقة"، مؤكدا على ضرورة جلب الصناعات التركية المنافسة في مجال التصدير إلى الأردن للاستفادة من علاقات الأردن واتفاقياته مع بعض الدول مثل الاتحاد الأوروبي والولايات المتحدة.

عُمان تبرم صفقة مع أكمي الهندية لتطوير مشاريع الهيدروجين

مسقط – وسعت سلطنة عمان من مظلة اتفاقياتها المتعلقة بمشاريع الهيدروجين، والتي تضعها نصب عينيها ضمن سياسة إحلال البصمة الكربونية في سلسلة الإمدادات كما هو الحال مع ما تقوم به دول الخليج الأخرى.

وأبرمت الهيئة العامة للمناطق الاقتصادية الخاصة والمناطق الحرة الاثنين اتفاق حجز أرض لمشروع الهيدروجين الأخضر والأمونيا الذي تهدف شركة أكمي الهندية إلى تنفيذه بالمنطقة الاقتصادية الخاصة بالدقم.

وتعد شركة أكمي أكبر مشغل للطاقة الشمسية في الهند، حيث تُدير محطات للكهرباء تعتمد على الطاقة الشمسية بطاقة تُقدر بنحو 3 غيغاواط بالإضافة إلى 3 غيغاواط قيد الإنشاء.

ونسبت وكالة الأنباء العمانية الرسمية إلى يحيى بن خميس الزدجالي المكلف بتسيير أعمال المنطقة الاقتصادية الخاصة بالدقم قوله، إنه "بموجب الاتفاقية ستُباشر أكمي في المرحلة الأولى بإجراء الدراسات الميدانية للمشروع من تركيب مراوح لقياس سرعة الرياح في الدقم ومحطة مراقبة الطقس لأغراض المسوحات وجمع البيانات".

ويعتبر الاتفاق الذي تم توقعيه عن بعد جزءا من خطة الهيئة لتعزيز الاستثمار في مجال الطاقة النظيفة من خلال إنتاج الهيدروجين الأخضر والأمونيا من الطاقة المتجددة لتعزيز استخدامهما في مجالات مختلفة كالنقل والصناع جنبا إلى جنب مع مصادر الطاقة الأخرى في المنطقة الاقتصادية الخاصة بالدقم.

ويأتي توسيع الحكومة لطموحات برنامجها المتعلق بإنتاج الهيدروجين الأخضر ضمن استراتيجية يقودها السلطان هيثم بن طارق والذي يسعى لوضع بصمته على كافة مظاهر النشاط الاقتصادي لتنويع مصادر دخل البلد.

وكشف جلال بن عبدالكريم اللواتي أحد المسؤولين في الهيئة أن الهيئة تتفاوض حاليًا مع عده شركات عالمية تبدي رغبتها في إقامة مشاريع لإنتاج الهيدروجين الأخضر والأمونيا في كل من الدقم وصلالة وصحار.

وقال إن "الدقم تعتبر من المناطق التي يمكنها استقطاب مشاريع الهيدروجين الأخضر والأمونيا بناء على توفر الطاقة الشمسية وطاقة الرياح على مدار العام ووجود ميناء يمكنها من الاستيراد والتصدير بسهولة ويسر مع توفر مساحات كبيرة من الأراضي تم تخصيصها لمشاريع الطاقة المتجددة والتي تقدر بنحو 200 كيلومتر مربع".

وكانت مسقط قد وقعت الشهر الماضي اتفاقية مع شركة يونيبر إحدى أكبر شركات الطاقة في العالم يتعلق بمشروع هايبورت الدقم الاستراتيجي لإنتاج الهيدروجين الأخضر.

وأعلنت مجموعة من الشركات والهيئات الحكومية منتصف الشهر الجاري عن تشكيل تحالف وطني للهيدروجين يضم 13 كيانا بهدف تأسيس صناعة لإنتاج ونقل واستخدام الوقود الذي تتطلع دول الخليج إلى الاستثمار فيه بشكل متزايد لتلبية الطلب العالمي على الوقود النظيف.

وسيعمل التحالف على تعزيز الهيدروجين النظيف من خلال العمل على الاستثمارات والتقنيات والسياسات والخبرات في جميع أنحاء سلسلة توريد الهيدروجين بأكملها، وسيدعم هذا أمن الطاقة الوطني، وجهود إزالة الكربون، وسيؤدي في آخر المطاف إلى الانتقال الناجح نحو الاقتصاد الأخضر.

نظرة إلى استثمارات المستقبل

صندوق النقد يفتح خط ائتمان لليمن من حقوق السحب الخاصة

عدن – تلقت الحكومة اليمنية الشرعية دعما جديدا من المانحين الدوليين بعدما وافق صندوق النقد الدولي الاثنين على فتح خط ائتماني للبلد الذي يعاني من أزمة اقتصادية خانقة.

وقال غازي الشبيكات الممثل الإقليمي لصندوق النقد الدولي المعني باليمن إن "اليمن سيبدأ الاثنين في الحصول على ما قيمته حوالي 665 مليون دولار من احتياطيات الصندوق (...) مما سيساهم في تخفيف أزمة اقتصادية وإنسانية حادة في البلد الذي تمزقه الحرب".

والمبلغ ضمن 650 مليار دولار مخصصات حقوق السحب الخاصة بالصندوق التي تحصل عليها الدول بالتناسب مع حصة مساهمتها فيه. وحقوق السحب الخاصة وحدة الصرف للصندوق وهي مدعومة بالدولار واليورو والين والجنيه الإسترليني والبوان.

وقال الشبيكات في بيان لرويترز "تعزز مخصصات حقوق السحب الخاصة احتياطيات اليمن من العملة الصعبة بأكثر من 70 بالمئة، وتقدم دعما البلد في أمسّ حاجة إليه لمواجهة الأزمة بما في ذلك احتياجات السكان الملحة الغذائية والطبية".

واستنفدت المعارك الدائرة بين تحالف تقوده السعودية والحوثيين المدعومين من إيران لما يزيد عن ستة أعوام احتياطيات النقد الأجنبي في اليمن الذي يستورد معظم سلعه، ويعتمد أكثر من 80 في المئة من سكانه على المعونات.

وينبغي على الدول كي تتمكن من إنفاق حقوق السحب الخاصة استبدالها بعملة صعبة ويتطلب ذلك إيجاد دولة مستعدة للمشاركة في المبادلة.

ولجأت الحكومة، التي تدعمها السعودية وتواجه صعوبة في سداد أجور العاملين بالقطاع العام، إلى طبع النقود لتغطية العجز الكبير في الموازنة العامة للدولة.

650

مليون دولار قيمة قرض وافق صندوق النقد الدولي على منحه للحكومة الشرعية

وكان البنك المركزي اليمني في عدن قد أعلن مساء الأحد الماضي أن صندوق النقد خصص حصة من وحدات السحب الخاصة لليمن تعادل 555 مليون دولار لتعزيز احتياطات البلد من العملات الصعبة ودعم قيمة العملة المحلية المتداعية.

وارتفع سعر الدولار إلى 1040 ريالا، وهو أعلى انخفاض تصله العملة المحلية في ظل تزايد ملامح اختناق الاقتصاد بشكل أكبر، رغم الإجراءات التي اتخذها المركزي في عدن خلال الأسابيع الأخيرة للسيطرة على تدهور قيمة العملة في المناطق التي تسيطر عليها الحكومة الشرعية.

ويعيش سكّان المناطق اليمنية الخاضعة لسيطرة السلطة المعترف بها دوليا بقيادة الرئيس عبدربه منصور هادي أوضاعا بالغة الصعوبة لم يشهدوا لها مثيلا في حياتهم بسبب الغلاء الجنوني في أسعار المواد الأساسية نتيجة تهاوي قيمة العملة، والذي يربطه خبراء المال والاقتصاد بسوء التصرّف في الموارد والفساد المستشري في مؤسسات الشرعية.

وقال شكيب حبيشي نائب محافظ المركزي في عدن التابع للحكومة اليمنية المعترف بها دوليا في بيان إن "هناك توزيعا لوحدات سحب خاصة من صندوق النقد الدولي سيحصل اليمن منها على حصة تعادل 555 مليون دولار".

وذكر أنه ينتظر أن يتم تخصيص المبلغ لليمن وتتاح الاستفادة منه في نهاية الشهر الحالي، إلى جانب تزايد الإيداعات من مؤسسات عربية في حسابات المركزي بالنقد الأجنبي في الخارج مقابل توفير نقد بالعملة المحلية لمقابلة مدفوعات هذه المؤسسات في اليمن، مما يعزز من احتياطي البلد الخارجي من النقد الأجنبي وقدرته على تغطية حاجاته الأساسية من الخارج.

وكانت مصادر حكومية يمنية قد قالت مطلع الشهر الماضي إن صندوق النقد الدولي أقر مخصصات مالية لليمن بقيمة 600 مليون دولار للمساعدة في مواجهة التحديات المرتبطة بتداعيات جائحة كورونا، بما في ذلك الآثار الإنسانية والاجتماعية والاقتصادية للتقلبات السعرية التي طلبت الحكومة اليمنية إعطاءها أولوية قصوى.